



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



في ظل الأزمات الراهنة: هل يعزز التعاون الدفاعي بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج التقارب الإقليمي

شانتال هوه

زميل غير مقيم

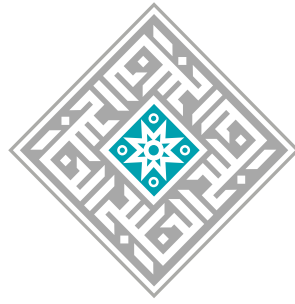
مركز الخليج للأبحاث

أكتوبر ٢٠٢٦



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع
منذ عام 2000م



الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث



أدت التوترات المتصاعدة في أوروبا، واستمرار حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، إلى ظهور توجه عام لدى الدول لتعزيز قدراتها الدفاعية، من خلال تنويع الشراكات الإستراتيجية وتطوير القدرات الصناعية الدفاعية المحلية. يأتي ذلك في وقت تُغيّر فيه التحولات التكتيكية وجه الحرب في أوكرانيا، وتُظهر فيه الحرب الإيرانية تغيرات عميقة جارية في المشهد الجيوسياسي الأوسع للشرق الأوسط والخليج، مع تداعيات دولية حادة تمتد إلى الساحتين السياسية والاقتصادية.

وفي ظل استمرار المناوشات على امتداد مضيق هرمز وفي محيطه، والتي تتحمل دول مجلس التعاون الخليجي جانبًا كبيرًا من تداعياتها، أعادت دول المجلس صياغة رؤيتها الاستراتيجية، منتقلة من أطر التعاون والحوار المرنة إلى شراكات أكثر ارتباطًا بمصالحها المباشرة. وبناء قدراتها الصناعية الدفاعية. وتقيم جميع دول الخليج، باستثناء سلطنة عُمان، شراكات دفاعية وصناعية مع تركيا، تتركز بصورة رئيسة في الأنظمة الجوية ونقل التكنولوجيا. وتشمل الأمثلة الأخرى مشروعات عسكرية وصناعية مشتركة بين الإمارات وكوريا الجنوبية، إلى جانب اتفاقية مكة للدفاع المشترك التي أبرمتها السعودية مؤخرًا مع باكستان وتركيا، التي تمتلك ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي «الناتو».

وأصبح من الواضح أنّ دول الخليج تتجه نحو إرساء إطار إقليمي أشمل للحكومة الدفاعية، وذلك بالتوازي مع تنويع منظومة مشترياتها الدفاعية، التي تشهد حضورًا متزايدًا للصين في عمليات التوريد. وفي الوقت نفسه، تتجه العلاقات الأمنية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بصورة متزايدة نحو التعاون في الصناعات الدفاعية ونقل التكنولوجيا، بما يعكس تحولًا تدريجيًا في طبيعة الشراكات الأمنية والدفاعية في المنطقة.

وعلى الرغم من توقيع اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٩، وكذلك اتفاقيات الشراكة الإستراتيجية المنفردة الجاري العمل عليها حاليًا بين بروكسل ودول مجلس التعاون، التي تنص على إنشاء شراكة بين الجانبين تشمل التعاون في المجال الأمني، فإنّ هذه الاتفاقيات لا تتضمن أحكامًا دفاعية ملزمة أو آليات دفاعية تنفيذية. ويعني هذا الفراغ المؤسسي أنّ التعاون الدفاعي لا يزال مدفوعًا بالاتفاقيات الثنائية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والحكومات الخليجية، إلا في عمليات الأمن البحري، فهي المجال الوحيد الذي يسود فيه نهج أوروبي منسق على مستوى جميع دول الاتحاد. ففرنسا تباع مقاتلات «رافال»، وألمانيا تورد أنظمة «راينميتال»، في حين تمضي إيطاليا وإسبانيا في إبرام تعاقداتهما الخاصة. ومع ذلك، فإنّ هذه التحركات مجتمعة، لا ترتقي إلى مستوى إستراتيجية أوروبية موحدة ومتكاملة. والسؤال المطروح هو ما إذا كانت اللحظة الراهنة

”
أصبح من الواضح أنّ
دول الخليج تتجه نحو
إرساء إطار إقليمي أشمل
للحكومة الدفاعية

“





في المنطقة، بما تشهده من اضطرابات، ستدفع إلى تغيير هذه الحسابات، ليس فقط على مستوى الوثائق والاتفاقيات، وإنما أيضًا على طاولة المفاوضات الوزارية للاتحاد الأوروبي، وما قد يترتب على ذلك من تداعيات على الصورة السياسية والإنسانية التي يقدم بها الاتحاد الأوروبي نفسه في الخليج.

الحرب الإيرانية والواقع الجديد للعلاقات الدفاعية الخليجية

قبل التصعيد الإقليمي الناجم عن حرب غزة، وما تلاه من توتر غير مسبوق بين إسرائيل وإيران أفضى في نهاية المطاف إلى مواجهة عسكرية مفتوحة، كانت قضايا أمن الملاحة البحرية وتطوير منظومات الدفاع الجوي تحتل مرتبة متأخرة في سلم الأولويات؛ إذ ركّز مسار العلاقات المتنامي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في المقام الأول على الشراكة الاقتصادية ومجالات الطاقة، ونقل المعرفة، وتوسيع نطاق التنسيق الدبلوماسي. وعلى الرغم من دراية دول المجلس التامة بطبيعة جوارها الإقليمي المتسم بالاضطراب والتقلب، فإنّ ذلك الإدراك لم يكن يترافق بالضرورة مع شعور بضرورة الاستعجال. لكن عام ٢٠٢٦ شهد تحولاً أصبحت معه دول الخليج في خط مواجهة مباشر ضمن مواجهة عسكرية، وهو ما دفعها في الوقت الراهن إلى السعي الحثيث لتعزيز قدراتها الدفاعية بصورة جوهريّة، والتطلع بصورة متزايدة نحو أوروبا لتعزيز سبل التعاون بين الجانبين.

ويراقب صانعو السياسات الأوروبيون بقلق تداعيات الصراع التي تمتد إلى ما هو أبعد من منطقة الخليج. فاضطراب تدفقات الطاقة وسلاسل الإمداد البحرية عبر مضيق هرمز يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن الطاقة الأوروبي والاستقرار الاقتصادي، في وقت تواصل فيه إيران دعم الحرب الروسية في أوكرانيا، من خلال تزويد موسكو بقدرات جوية وخبرات تقنية. وفي ظل هذه المعطيات، أصبحت لحكومات الاتحاد الأوروبي مصلحة مباشرة في إنهاء الحرب مع إيران والحد من التصعيد الإقليمي. وينبغي أن يتمثل الهدف الإستراتيجي لكل من الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في بناء علاقة مستدامة تتيح تعاونًا مؤثرًا، بما يسمح بالتعامل بفاعلية مع حالات عدم اليقين التي تتجاوز حدود الإقليم.

وبعيدًا عن النطاق البحري الذي تُشكل فيه كلّ من بعثة «أسبيدس» وعملية «أتالانتا» الممتدة نقاط التقاء جلية بين المصالح الأمنية الأوروبية والخليجية، يتسع أفق التعاون ليشمل الدفاع الجوي، وحماية البنية التحتية الحيوية، والأمن السيبراني، وتطبيقات الأقمار الصناعية، والحرب الإلكترونية. وفي هذا السياق، من المتوقع استقطاب منطقة الخليج لتدفقات متزايدة من شركات الدفاع الأوروبية، بدءًا من الكيانات الكبرى الراسخة وصولاً إلى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الدفاعية، سعيًا لبناء مشاريع مشتركة مع

”
شهد عام ٢٠٢٦ تحولاً
أصبحت معه دول الخليج
في خط مواجهة مباشر
ضمن مواجهة عسكرية
وهو ما دفعها إلى
السعي لتعزيز قدراتها
الدفاعية بصورة جوهريّة
والتطلع نحو أوروبا
لتعزيز سبل التعاون بين
الجانبين
“





الشركاء الإقليميين، كمجموعة «إيدج» الإماراتية، في مجالات الأنظمة المضادة للطائرات المسيرة، والمراقبة المعززة بالذكاء الاصطناعي، والذخائر الموجهة بدقة. وتتيح هذه الشراكات للحكومات الخليجية تعزيز قدراتها الدفاعية ونقل التكنولوجيا المتقدمة، فيما تفتح أمام الشركات الأوروبية منافذ الدخول إلى إحدى أعلى الأسواق إنفاقاً على القطاع الدفاعي عالمياً.

وهناك أيضاً سبب مؤسسي لهذا التعاون يتجاوز مجرد عمليات التوريد والشراء. فشبكات الدفاع الجوي الخليجية حالياً تجمع بين منظومات أمريكية وفرنسية وروسية وصينية، مع وجود فجوات كبيرة في قابلية التشغيل البيني بينها. ومن ثم، فإن إضافة مزيد من القدرات الأوروبية إلى هذه المنظومة، من دون وجود إطار شامل للتنسيق، قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة بدلاً من حلها. وتوضح العلاقة بين السعودية وأوكرانيا النقطة نفسها ولكن من زاوية مختلفة؛ إذ يعكس الاهتمام السعودي، وفقاً لبعض التقارير، بالمعدات الأوكرانية الخاصة بالدفاع الجوي، واقعاً خليجياً يستفيد سريعاً من الطبيعة الجديدة للحرب. ومع تحرك أوكرانيا نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، تكتسب هذه العلاقة الثلاثية بين كييف والرياض وبروكسل إمكانات كبيرة، إلا أن تحقيق هذه الإمكانيات يتطلب إدارتها في إطار نهج أوروبي متماسك، بدلاً من تركها تتطور بصورة عشوائية أو وفق ترتيبات منفصلة.

وجهة النظر الخليجية: هل يتحول النهج القائم على تبادل المصالح إلى عمق استراتيجي؟

بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، لا تستهدف دول الخليج من انخراطها مع أوروبا استبدال الولايات المتحدة باعتبارها الضامن الأمني الرئيس الحالي في المنطقة، وإنما تسعى إلى الحد من الاعتماد على مصدر واحد للأمن من خلال تنويع الشراكات وتعزيز القدرات الصناعية المحلية. وفي هذا السياق، تمثل عمليات نقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك، وليس مبيعات الأسلحة وحدها، القيمة الأساسية لهذا المسار.

ويأتي اهتمام دول الخليج بالشركاء الأوروبيين تحديداً انطلاقاً من مجموعة من المزايا التي يقدمونها مقارنة بغيرهم، أبرزها قابلية التشغيل البيني، وقوة حماية حقوق الملكية الفكرية، إلى جانب العلاقات السياسية التي لا تقتصر بالارتباطات الاستراتيجية المعقدة التي قد تصاحب المعدات الصينية أو الروسية. وبالنسبة إلى الدول المتمسكة بالحفاظ على تعددية مصادرها وشراكاتها الدفاعية، تتيح الشراكات الأوروبية تنويع القدرات دون الانخراط في تبعات جيوسياسية أعمق قد تفرضها زيادة الاعتماد على الصين أو روسيا، ودون الارتهان لتقلبات العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة، التي باتت تتسم بدرجة متزايدة من عدم اليقين.

”
يأتي اهتمام دول الخليج
بالشركاء الأوروبيين
تحديداً انطلاقاً من
مجموعة من المزايا
التي يقدمونها مقارنة
بغيرهم أبرزها قابلية
التشغيل البيني وقوة
حماية حقوق الملكية
الفكرية

“



Gulf Research Center

Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel: +44-1223-760758
Fax: +44-1223-335110



Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع